ولو سبقت منه قبل هذا الجماع جماع مفسد قبل التحلل ففيه شاة على ما سبأتي انها
اكثني فان لزمه الغسل منه لم يكفه والا فلا ٩ يجب المضي في فاسد النسك فيعمل ما
كان يعمله قبل الفساد ٩ ويجتنب ما كان يجتنبه قبله ٩ ومنه جماع ثانيا فلو وطئ قبله لم تتكرر
وجبت الفدية ٩ وهذا الدم بدنة تجزئ في الاضحية بان بلغت خمس سنين ذكرا وانثى
من مال الكامل او مال الولي لانه المرتكب فان عجز بان لم يجدها بمثل المثل او لم يقدر
عليه فاضلا عما لا بد منه كنفقة التحفة والنهاية فبقرة بلغت سنتين ذكرا
وانثى فان عجز كان له سبع شياه ذكورا واناثا او منها ما ضأن بلغ ستة او اجذع
او معز بلغ سنتين او منهما فان عجز عنها فان عجز عنها فالشاة في دم الاحصار فقط
البدنة في الفساد ٩ والشاة في الاحصار بالنقد الغالب فان استوى نقدان
تخير بسعر مكة في دم الافساد حال الاداء كما في التحفة او في غالب اقواتها كما
في النهاية اما دم الاحصار فبمكانه فان لم يكن لشاة الاحصار او للطعام فبمكانه
بمكانه فاقرب مكان اليه ثم يجرح طعاما يجزئ في الفطرة بقدر القيمة ولا يكفي
التصدق بالقيمة فان قدر على بعضه اخرجه وصام عما بقي ولو قدر على بعض
الطعام كان قدر على شاة مثلا ثم اليسع في الفساد اخرجه وقوم ستة اسباع البدنة
واخرج بقيمتها طعاما ثم ما كان بدل دم الافساد يصرف لمساكين الحرم او فقرائه
الموجودين فيه حال الاعطاء ثلثة فاكثر ان قدر عليهم والا كفى اثنان وواحد
متساويا او متفاوتا ٩ والافضل ان لا يزيد على عشرة ولا ينقص عما مد فان دفع
لاثنين مع قدرته على الثالث ضمنه اقل ما يصدق عليه الاسم ولو زبيبا ٩
والمتوسط اولى حالم يكن الغرب اخوج وقال ابن العماد ولو كان الواجب ثلاثة
امداد فقط لم يجز دون ثلاثة بل لهم فاكثر او مدين دفعا لاثنين فاكثر
او واحدا دفع لواحد اه ٩ يجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه وبقبضه اولياؤهم

لهم فان فقد تخير الفقراء في الحرم وكانوا خارجه وجب الصبر حتى يجدهم فيه
٩ ولو سرقا او غصب مذبوحه اجزاه سئل الحكم بدله ٩ اما دم الاحصار فيختص
ذبحه وتفرقة لحمه وهالزم المحصر من قبل بتكه معه بموضع يحصر ولو في كل وان تمكن
من طريق اكرم فان لم يجد فيه مكانا فمساكين اقرب محل اليه فاذا لم يمكنه نقد اليهم
الا بعد التلف وجب نقد اليهم هنا ٩ يحرم النقل عنه الا الى الحرم ولو امكنه ارساله
الى مكة لم يلزمه لكن يسن ٩ واطلق انه لا يحل حتى يغلب على ظنه ذبحه ثم كخبرهما وقع
بقلبه صدقه لا بمجرد طول الزمن ٩ ويجوز النقل من اكرم الى طرفا اكرم منه وان كان
الطعام بدل دم الاحصار تاتي فيه ما في الدم فان عجز عنه الطعام كان كان رقيقا
صام عنه كل مد يوما فان انكسر مد صام يوما كاملا ولا يشترط التتابع في الصوم في الحرم
لكنه فيه اولى ويجب بالافساد القضاء لما افسده مما الاداء ولو كان نفلا لكونه
مما يجب تمهيزا وقتا وفي التحفة ومما عينه بالشروع فيه وفرضا مراده انه بتعين
اتمامه كالفرض اه قال ابن العماد وانظر الى تمثيله بالصبي والقن دون غيرهما تجده
نقضا في ان مراده في نفاه المتقدمة ذلك دون اكبر المكلف فلا تغتر بما فهم خلافا
لذلك اه ٩ عبارة الفتح ويجب بالافساد بالوطئ مع الاتمام والكفارة قضاء
لما افسده ولو تطوعا من قضاء دين بمعنى ترتب في ذمته كفرامة ما اتلفه وقضاء
لكنه الواجب قضاء المقضي لا القضاء فلو احرم بعمرات وافسد الجميع لزمه
قضاء واحد عما الاول وكفارة لكل واحد من العشرة ٩ يلزم الاتيان به
فورا ولو في عام الافساد ولو في العمرة وان كان يحرم بها عقب التلبس من ميقات
واما في الحج فينصور في سنة بان يحصر قبل الافساد او بعده ويتعذر المضي
فيتحلل ثم يزول الحصر او بان برئ بعده ثم يسلم او يتحلل للخوف من شر التحلل
ثم لم يزل والوقت باق فانه يجب ان يمكنه الاهرام بالحج وادراك الوقوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)